ترينـدز للبحوث والاستـشـارات
TRENDS RESEARCH & ADVISORY

نشـرة

متابعة اتجاهات الإنتاج المعرفـي فـي العالـم

ما بعد اليقين المعياري:

المعرفة والتقنية والسلطة في زمن التحوّر

43
(شهر يناير 2026)

مقدمة العدد

ما بعد اليقين المعياري: المعرفة والتقنية والسلطة في زمن التحوّر

يشهد العالم المعاصر لحظة تاريخية مركّبة تتّسم بتآكل متسارع للأطر المعيارية التي مثّلت، لعقود طويلة، الأساس الناظم للعلاقات بين المعرفة والسلطة، وبين التقدّم التقني والمسؤولية الأخلاقية، وبين الفعل السياسي ومشروعيته. لم يعد هذا التآكل ظاهرة عارضة أو أزمة ظرفية مرتبطة بتحوّلات جيوسياسية محدّدة، بل بات سمة بنيوية لعالم تتسارع فيه الابتكارات التقنية، وتتداخل فيه مستويات الفعل الإنساني والطبيعي والاصطناعي، فيما تتراجع قدرة المنظومات الفكرية والمؤسساتية القائمة على إنتاج معايير جامعة قادرة على الضبط والتوجيه.

في هذا السياق، لم تعد المعرفة تُنتج وتُتداول بوصفها قيمة في ذاتها، أو أداة لتحرير الإنسان وتوسيع أفقه العقلاني، بل أصبحت، في كثير من الأحيان، موردًا استراتيجيًّا، وسلعة قابلة للاستثمار، وأداة من أدوات النفوذ. ويتقاطع هذا التحوّل مع صعود غير مسبوق للتقنية، بوصفها قوة بنيوية تعيد تشكيل أنماط التفكير، وطرائق اتخاذ القرار، وحدود الفعل والمسؤولية. وبين المعرفة والتقنية، تتحوّل السلطة من بنية مؤسسية واضحة المعالم إلى شبكة موزّعة تتقاسمها الدول والشركات الكبرى والمنصّات الرقمية والخوارزميات، وأحيانًا فواعل غير مرئية يصعب إخضاعها للمساءلة.

إنّ ما يميّز هذه اللحظة التاريخية هو تراكب الأزمات: أزمة المعنى، وأزمة الشرعية، وأزمة الثقة بالمؤسسات، وأزمة القدرة على التمييز بين ما هو معرفي وما هو أيديولوجي، وبين ما هو تقني وما هو سياسي. فالتقدّم العلمي، الذي كان يُنظر إليه طويلًا بوصفه رافعة للتحرّر والازدهار، بات يثير أسئلة أخلاقية عميقة تتعلّق بحدود التدخّل في الطبيعة، وبإعادة تعريف الذكاء، وبمستقبل العمل، وبعلاقة الإنسان بالآلة. وفي المقابل، فإنّ التراجع النسبي للأطر المعيارية لا يعني غياب القواعد، بقدر ما يعني تفكّكها وتحوّلها إلى معايير متنازعة، محكومة بموازين القوة أكثر مما تحكمها اعتبارات العدالة أو المصلحة العامة.

تتجلى هذه التحوّلات بوضوح في حقل الاقتصاد السياسي؛ إذ ما زالت نماذج القياس والتنمية تعتمد مؤشرات تختزل التعقيد البيئي والاجتماعي في أرقام نموٍّ ظاهرية، متجاهلة استنزاف الموارد الطبيعية، وتفاقم الاختلالات البيئية، واتساع الفجوات بين المجتمعات. وفي زمن الأنثروبوسين، حيث أصبح الإنسان عاملًا جيولوجيًّا مؤثرًا في توازنات الكوكب، لم يعد ممكنًا فصل الاقتصاد عن البيئة، ولا التنمية عن العدالة بين الأجيال. غير أنّ هذا الإدراك المتزايد لا يقابله، حتى الآن، تحوّل معياري مكافئ في أدوات السياسات العامة، ما يخلق فجوة بين الوعي بالمخاطر والقدرة على إدارتها.

وفي موازاة ذلك، يبرز حقل الفلسفة الاجتماعية والمعرفية بوصفه فضاءً كاشفًا لأشكال جديدة من الظلم، لا تقوم على الإقصاء المادي المباشر فحسب، بل على إنكار المصداقية، وتهميش الخبرات، وتشويه الأصوات. فالظلم المعرفي، بأشكاله التي تتمثل في الظلم الشهاداتي، والتأويلي، يكشف كيف تُمارس السلطة عبر اللغة، والمعايير، وأطر الفهم السائدة، وكيف يمكن للمعرفة ذاتها أن تصبح أداة للهيمنة بدلًا من أن تكون أفقًا للتحرّر. ويزداد هذا الإشكال تعقيدًا حين تتدخّل الخوارزميات ونماذج الذكاء الاصطناعي في تنظيم الوصول إلى المعلومات، وترتيب الأولويات، وتحديد ما يُرى وما يُحجب، في ظل غياب شفاف للمعايير التي تحكم هذه العمليات.

أما في المجال الأمني والسياسي، فإنّ التحوّل نحو نماذج قائمة على البيانات والاستخبارات يعكس بدوره هذا التوتر بين الفعالية والشرعية. فبينما تسعى الدول والمؤسسات الأمنية إلى توظيف التحليل الاستخباري والتقنيات المتقدمة للحد من الجريمة والعنف، تتصاعد في الوقت ذاته المخاوف المرتبطة بالرقابة، وانتهاك الخصوصية، وتآكل مبدأ التناسب، وتوسيع صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب الحقوق الفردية. ويكشف هذا المسار عن مفارقة أساسية: كلما ازدادت الأدوات التقنية قدرةً على التنبؤ والتدخّل، ازدادت الحاجة إلى أطر معيارية أكثر صرامة لضبط استخدامها—وهي أطر غالبًا ما تتخلّف عن وتيرة التطوّر التقني.

وتتعمّق هذه المفارقة في فضاء الحوكمة المؤسسية، إذ لم تعد إدارة المخاطر

والامتثال وحماية البيانات مجرّد وظائف تقنية، بل أصبحت مكوّنات أساسية في تعريف المسؤولية المؤسسية ذاتها. فالحوكمة، في معناها المعاصر، لم تعد مسألة هياكل تنظيمية أو التزام شكلي بالمعايير، بل ممارسة ثقافية واستراتيجية تتقاطع فيها الأخلاقيات، وإدارة المخاطر، واتخاذ القرار، وبناء الثقة مع المجتمع. غير أنّ هذا التحوّل المفهومي يصطدم، في كثير من الأحيان، بثقافة مؤسسية لا تزال تنظر إلى الامتثال بوصفه عبئًا، لا بوصفه شرطًا للاستدامة والشرعية.

وفي الحقل الفكري والسياسي الغربي، تتجلّى أزمة المعايير في صعود تيارات راديكالية تعيد استثمار نقد الحداثة والديمقراطية الليبرالية في اتجاه عدمي، يُفرغ مفاهيم الحرية والسيادة والهوية من محتواها الإنساني، ويحوّلها إلى أدوات تعبئة وصراع. ويكشف هذا المسار عن فشل جزئي للنخب الفكرية في معالجة المظالم الاجتماعية والوجودية التي تغذّي هذا الصعود، وعن هشاشة الإطار الليبرالي حين يُختزل في إجراءات شكلية دون مضمون اجتماعي وأخلاقي متين.

وفي مقابل هذا التآكل، تبرز محاولات متعدّدة لإعادة بناء المعنى، سواء عبر تجديد العلوم الإنسانية، أو عبر تطوير مقاربات نقدية للتقنية، أو عبر إعادة التفكير في مفهوم الذكاء ذاته، بوصفه ظاهرة إنسانية–اصطناعية مركّبة لا يمكن اختزالها في الأداء الحسابي. فالذكاء، في هذا الأفق، ليس قدرة تقنية فحسب، بل ممارسة معرفية وأخلاقية تتعلّق باللغة، والتجربة، والذاكرة، والسياق. ومن ثمّ، فإنّ السؤال لم يعد: ماذا تستطيع الآلة أن تفعل؟ بل: كيف نعيد تعريف ما يعنيه أن نفكّر، وأن نقرّر، وأن نتحمّل المسؤولية في عالم تشاركنا فيه الخوارزميات بعض وظائف العقل.

وتأتي القضايا الجيوسياسية؛ ولاسيما المرتبطة بإدارة النزاعات وحفظ السلام، لتؤكّد هذا التداخل بين المعرفة والسلطة والمعيار. فعمليات حفظ السلام، التي نشأت في سياق دولي ثنائي القطبية، تجد نفسها اليوم أمام عالم متعدّد الأقطاب، تتراجع فيه الإرادة السياسية المشتركة، وتتصاعد فيه المنافسات الاستراتيجية. ومع ذلك، تظل هذه العمليات فضاءً كاشفًا لإمكانات الفعل

الجماعي، ولمحدودية القوة العسكرية حين لا تُسند بإطار سياسي ومعياري مرن، قادر على التكيّف مع تعقيد السياقات المحلية.

من هنا، لا يهدف هذا العدد إلى تقديم إجابات نهائية، بقدر ما يسعى إلى رسم أفق إشكالي مشترك، يربط بين مجالات تبدو متباعدة ظاهريًا، لكنها تتقاطع في عمقها حول سؤال واحد: كيف يمكن إنتاج معرفة مسؤولة، واستخدام تقنية فعّالة، وممارسة سلطة مشروعة، في زمن تتآكل فيه المعايير التقليدية دون أن تتبلور بعد بدائل مستقرة؟ إنّ هذا السؤال لا يمكن معالجته من داخل حقل واحد، ولا عبر مقاربة تقنية أو قانونية صرف، بل يتطلّب حوارًا بين الفلسفة، والاقتصاد، والعلوم الاجتماعية، والدراسات الأمنية، والعلوم الإنسانية الرقمية.

وعليه، فإنّ هذا العدد يقدّم نفسه بوصفه مساحة للتفكير النقدي، لا للاطمئنان الفكري؛ وللمساءلة، لا للتبرير؛ ولإعادة بناء المعنى، لا للاكتفاء بوصف الأزمات. ففي زمن تآكل المعايير، يصبح التفكير ذاته فعلًا معياريًّا، وتغدو إعادة طرح الأسئلة شرطًا أوليًّا لأي أفق إنساني مشترك.

هيئة التحرير

د. وائل صالح
سارة النيادي
نجلاء المدفع

تدقيق لغوي رنا الدقاق
تصميم وائل عبدالمجيد

تاريخ النشر 2024

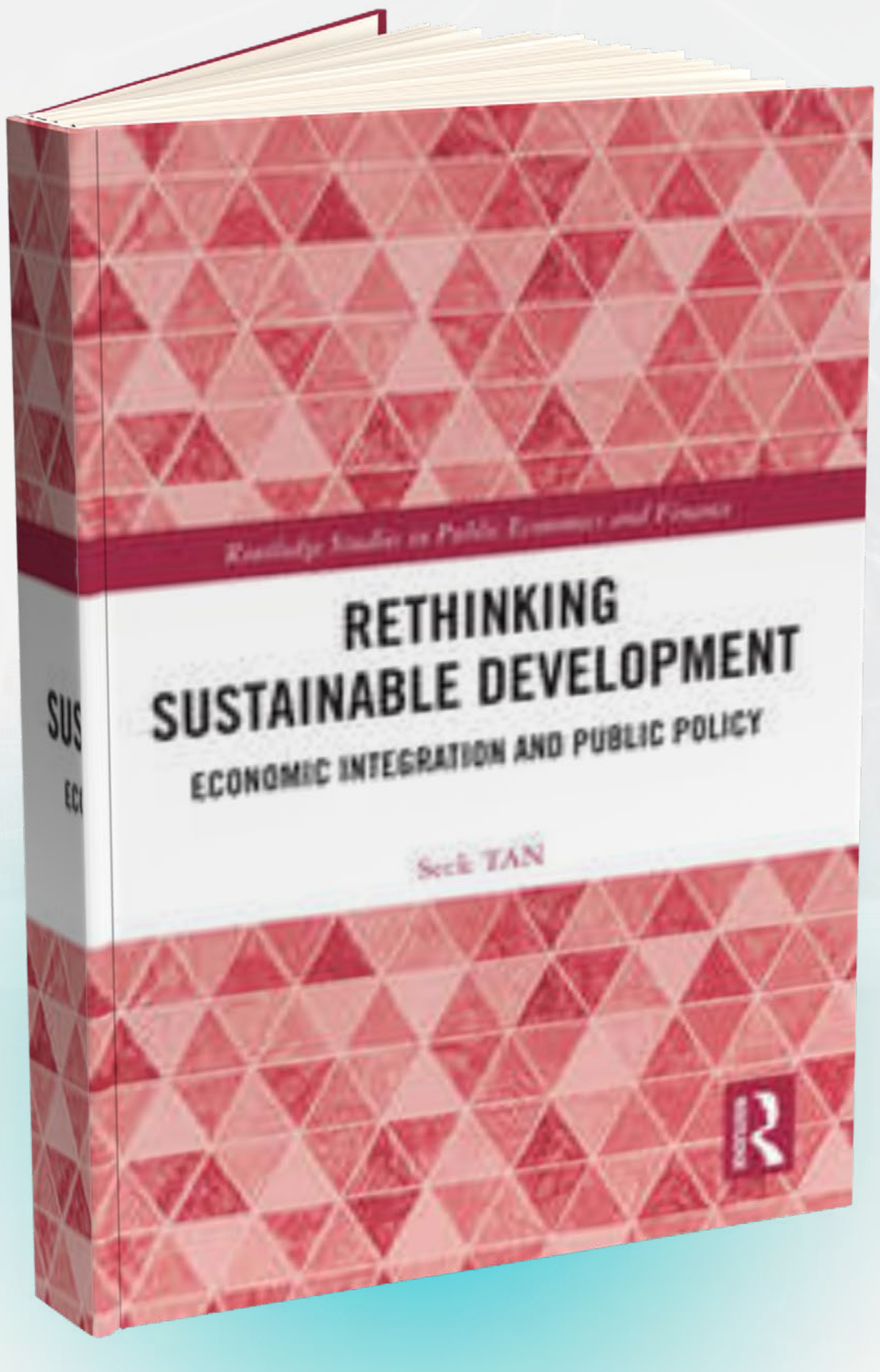

إعادة التفكير في التنمية المستدامة التكامل الاقتصادي والسياسات العامة

يقدم الكتاب مراجعة نقدية عميقة لمفهوم التنمية المستدامة كما استُخدم في السياسات الاقتصادية السائدة، منطلقًا من أطروحة مركزية مفادها أن الأداء الاقتصادي العالمي يبدو "مُضلِّلًا" أو غير مكتمل ما دامت البيئة لا تُعامَل بوصفها رأس مال حقيقيًّا، وما دام النظام الإيكولوجي مُستبعَدًا من الحسابات الاقتصادية الكلية.

يبدأ الكتاب بتحليل الإطار المعياري للاقتصاد الكلي التقليدي، سواء على مستوى القياس أو على مستوى الممارسة السياساتية، مبيّنًا أن المؤشرات الشائعة، مثل الناتج المحلي الإجمالي، تعجز بنيويًّا عن عكس التكلفة

البيئية للنمو الاقتصادي. ويُظهر المؤلف، بالاستناد إلى أدبيات المحاسبة البيئية، أن تجاهل رأس المال البيئي يؤدي إلى تضخيم وهمي لمعدلات النمو، ويخفي في المقابل عمليات استنزاف بطيئة لكنها عميقة للموارد الطبيعية والنظم البيئية.

وانطلاقًا من هذا التشخيص، يقترح Seck إطارًا بديلًا في الاقتصاد الكلي البيئي، يجعل من رأس المال البيئي مكوّنًا أساسيًّا في القياس والتحليل وصنع القرار. ولا يكتفي الطرح بالتنظير، بل يقدّم تطبيقات منهجية عملية لقياس رأس المال البيئي في عدد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، موضحًا كيف يمكن دمج هذا البعد في تقييم الأداء الاقتصادي وفي صوغ السياسات العامة.

كما يطوّر الكتاب منهجية تحليلية لربط الأهداف الكلية للاقتصاد – مثل النمو، والاستقرار، والتوظيف – بمفهوم "الاقتصاد في حالة الاستقرار" (steady-state economy)، بما يسمح بإعادة التفكير في العلاقة بين النمو الاقتصادي والحفاظ على النظم البيئية. وفي هذا السياق، يبرز التوتر البنيوي القائم بين منطق التوسع الاقتصادي غير المحدود ومتطلبات الاستدامة البيئية.

ويختتم المؤلف عمله بخلاصة نقدية تؤكد أن تحقيق تنمية مستدامة حقيقية يستدعي تحولًا جذريًّا في أدوات القياس وفي فلسفة السياسات الاقتصادية، مع اقتراح مسارات إصلاحية واتجاهات بحثية مستقبلية. وبذلك، يشكّل الكتاب مرجعًا علميًا رصينًا لصنّاع القرار، والباحثين، وطلبة الاقتصاد البيئي، لما يقدّمه من إطار تحليلي متكامل يعيد وصل الاقتصاد بحدوده البيئية والفيزيائية.

تأليف: سيك تان

تاريخ النشر 2026

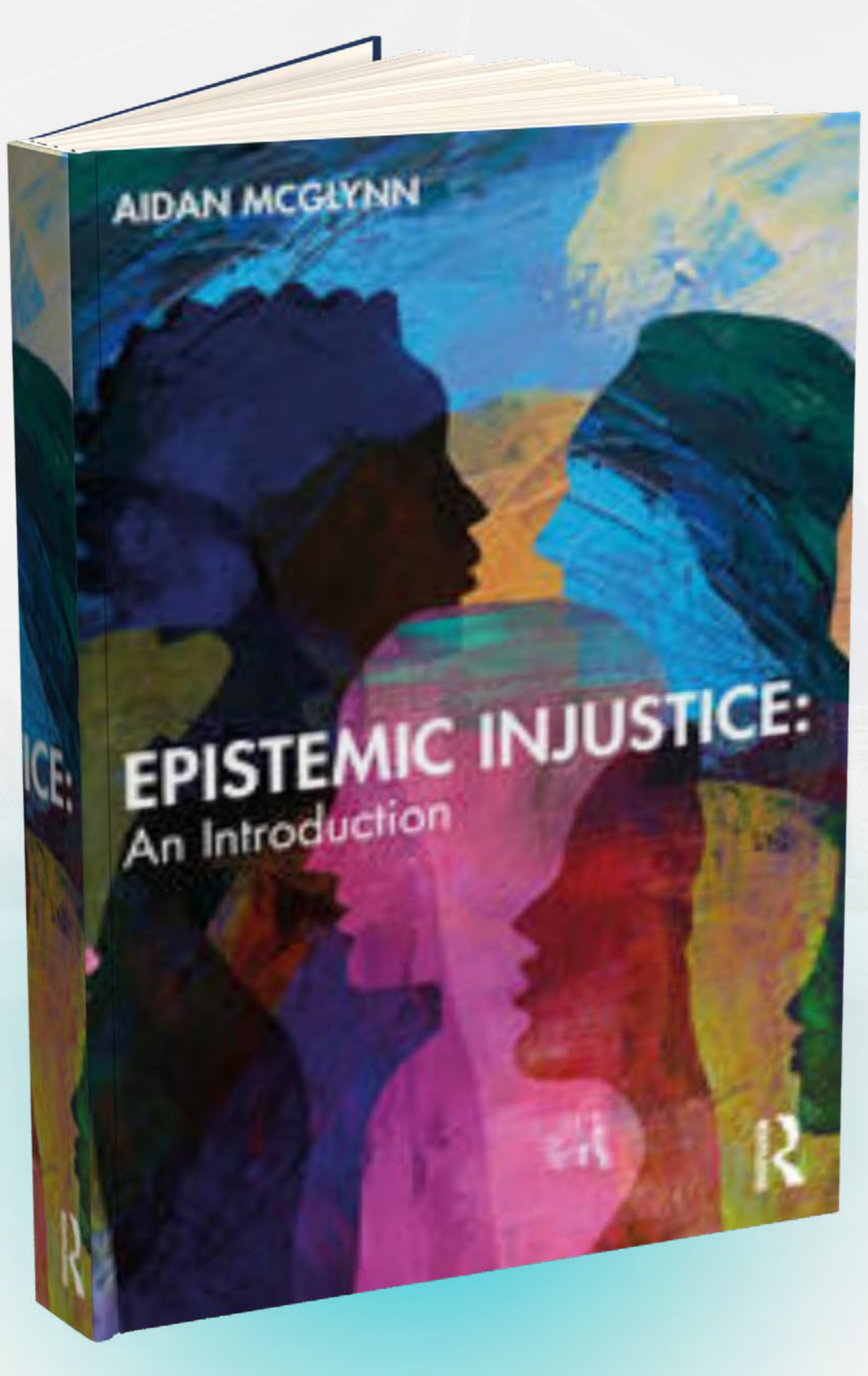

الظلم المعرفي: مقدّمة

يقدّم كتاب «الظلم المعرفي: مقدّمة» معالجة فلسفية منهجية لأحد أكثر المفاهيم تأثيرًا وتعقيدًا في الفلسفة المعاصرة، وهو مفهوم الظلم المعرفي، الذي يشير إلى الأذى الذي قد يلحق بالأفراد بوصفهم ذواتًا عارفة عندما لا يُؤخذ كلامهم على محمل الجد، أو عندما يُساء فهم تجاربهم، بسبب التحيزات، أو الجهل البنيوي، أو الهياكل الاجتماعية غير العادلة.

ويهدف McGlynn إلى تقديم مدخل واضح ومتوازن لهذا الحقل، يجمع بين الدقة النظرية والارتباط الوثيق بالوقائع الاجتماعية الملموسة.

ينطلق الكتاب من توضيح الأسس المفهومية للظلم المعرفي، مميزًا بينه وبين

مفاهيم قريبة مثل القمع المعرفي، ومبيّنًا موقعه داخل النقاشات الفلسفية الأوسع حول المعرفة، والشهادة، والفهم، والسلطة. ويولي المؤلف اهتمامًا خاصًا بنظريتي الظلم الشهاداتي، حيث يُحرم الفرد من المصداقية بسبب تحيزات اجتماعية، والظلم التأويلي، الذي ينشأ عندما تفتقر الجماعات المهمّشة إلى الموارد المفهومية التي تمكّنها من التعبير عن تجاربها أو فهمها على نحو عادل.

كما يناقش McGlynn الأضرار الأولية المترتبة على الظلم المعرفي، موضحًا أنها لا تقتصر على تشويه المعرفة أو تعطيل التواصل، بل تمتد إلى المساس بالكرامة الإنسانية، والهوية الذاتية، والمكانة الاجتماعية للأفراد. ويبرز الكتاب كيف يتجلى هذا النوع من الظلم في سياقات معاصرة تمسّ قضايا النوع الاجتماعي، والعرق، والإعاقة، بما يجعل الظلم المعرفي ظاهرة بنيوية. وفي القسم الأخير، ينتقل المؤلف من التشخيص إلى الأفق المعياري، فيقترح سبلًا للتقدّم نحو العدالة المعرفية من خلال إصلاح الممارسات الخطابية، وتعزيز الفضائل المعرفية، وإعادة النظر في المؤسسات التي تنتج المعرفة وتوزّع الشرعية. وبفضل أسلوبه الواضح، وأمثلته الغنية، وبنيته التعليمية المدعومة بملخصات وفهرس مصطلحات، يمثّل الكتاب مرجعًا تأسيسيًّا لا غنى عنه لطلبة الفلسفة والباحثين في الحقول المتقاطعة مع قضايا المعرفة والسلطة والعدالة الاجتماعية.

تأليف: آيدان مكلين

تاريخ النشر 2026

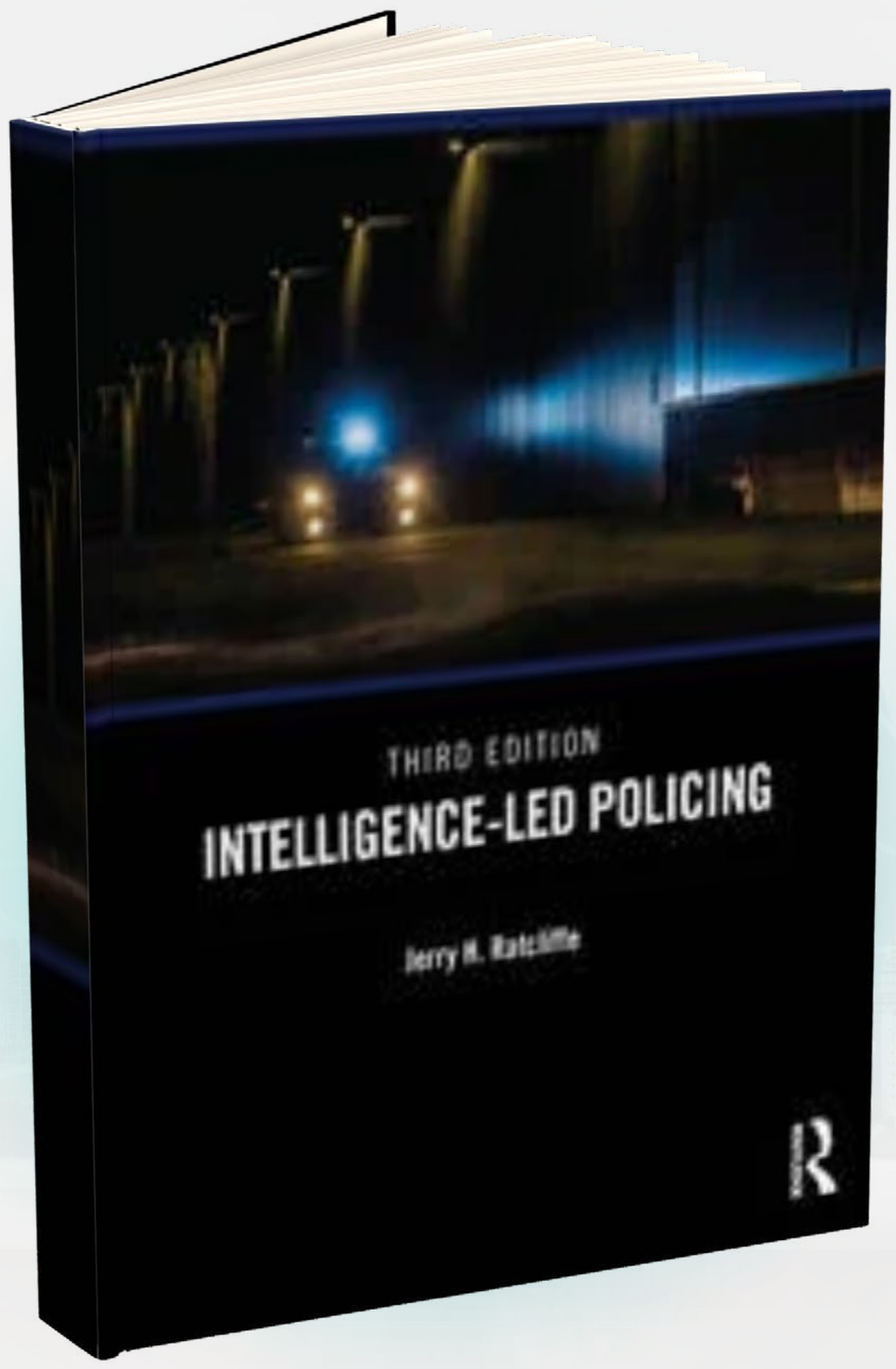

الشرطة الموجَّهة بالاستخبارات

يُعد كتاب «الشرطة الموجَّهة بالاستخبارات» في طبعته الثالثة مرجعًا تأسيسيًّا في دراسات الشرطة المعاصرة، إذ يقدّم إطارًا نظريًّا وتطبيقيًّا متكاملًا لفهم مقاربة الشرطة القائمة على الاستخبارات (ILP) بوصفها نموذجًا استراتيجيًّا لصنع القرار الأمني يهدف إلى تقليص الجريمة عبر توظيف منهجي للمعلومات والتحليل الاستخباري.

وينطلق Ratcliffe من مساءلة المفهوم ذاته: ما هي الشرطة الموجَّهة بالاستخبارات؟ وكيف نشأت؟ وما الذي يميزها عن النماذج الأخرى للشرطة التقليدية أو المجتمعية أو الموجَّهة بالمشكلات؟

تتميّز هذه الطبعة المُحدَّثة بتوسيع نطاق ILP ليشمل أنشطة شرطية أوسع من مجرد مكافحة الجريمة المنظمة أو العود الإجرامي، مع إدماج

دراسات حالة جديدة، وتحديث «قمع الجريمة» (crime funnel) للجرائم الخطيرة، وإضافة فصل مخصص للأخلاقيات والمخاطر والتناسب في استخدام الاستخبارات. كما يعيد المؤلف تنظيم الفصول المركزية لتقديم تعريف أدق للمفهوم، وتعميق النقاش حول المصادر السرية والمخبرين، وإبراز تطورات حديثة في صنع القرار الشرطي وإدارة المخاطر.

يعالج الكتاب دور التحليل الاستخباري في اختيار الأهداف وتحديد الأولويات، مبرزًا أن قيمة ILP تكمن في قدرتها على تحويل البيانات إلى معرفة قابلة للتنفيذ تؤثر مباشرة في الحد من الجريمة. كما يناقش العلاقة بين التكنولوجيا والاستخبارات، مبينًا فرصها وتحدياتها في بيئات شرطية معقّدة، إلى جانب تقييمات نقدية لفعالية ILP بوصفها استراتيجية للضبط الجنائي.

ولا يغفل Ratcliffe الأبعاد المعيارية، إذ يولي مسائل الأخلاق والتناسب والمساءلة اهتمامًا خاصًا، ويحذّر من مخاطر الانزلاق نحو ممارسات انتقائية أو انتهاكات للحقوق إذا لم تُضبط الاستخبارات بأطر حوكمة واضحة. وبفضل الجمع المتوازن بين النظرية والممارسة، يمثّل الكتاب دليلًا عمليًّا وعلميًّا لطلاب علم الجريمة، وصنّاع السياسات، والقيادات الأمنية، والمحللين، بوصفه خارطة طريق لتعزيز فعالية القرار الشرطي وتحقيق نتائج أمنية قابلة للقياس في سياقات معاصرة متغيرة.

تأليف: جيري هـ. راتكليف

تاريخ النشر 2026

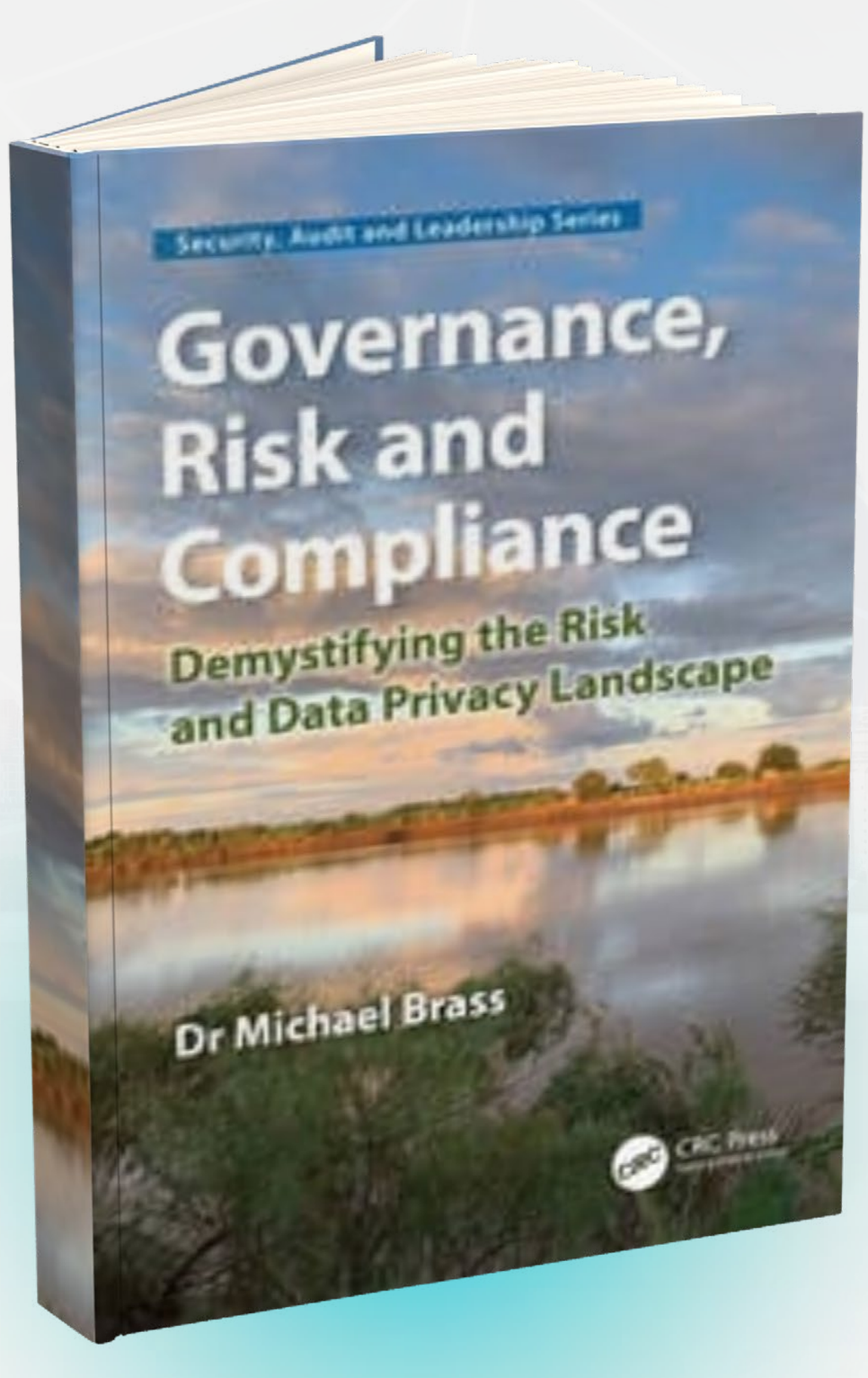

الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال تبسيط مشهد المخاطر وحماية البيانات والخصوصية

يقدّم كتاب «الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال: تبسيط مشهد المخاطر وخصوصية البيانات» (مايكل براس، 2026) معالجة شاملة لمقاربة GRC بوصفها إطارًا متكاملًا يهدف إلى تنظيم عمل المؤسسات في مجالات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والامتثال التنظيمي، وخصوصية البيانات، بما يساعدها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية بصورة أكثر أمانًا واستدامة.

وينطلق المؤلف من فكرة أساسية مفادها أن أمن المؤسسات لم يعد مسألة تقنية محصورة في نظم المعلومات، بل أصبح جزءًا من طريقة الإدارة، وثقافة

العمل، وآليات اتخاذ القرار.

يركّز الكتاب على ضرورة مواءمة متطلبات الأمن والمخاطر مع احتياجات الأعمال، بدلًا من التعامل معها بوصفها عبئًا إداريًّا أو التزامًا قانونيًّا فقط. وفي هذا السياق، يشرح المؤلف كيف يمكن بناء برنامج أمني فعّال يخدم أهداف المؤسسة، مع تقديم مدخل مبسّط لإدارة المخاطر ودورها في توقّع التهديدات وتقليل آثارها، إلى جانب مناقشة أتمتة عمليات GRC لتحسين المتابعة والشفافية والكفاءة.

وفي محور معمارية أمن المؤسسة، يستعين الكتاب بإطارين معروفين هما TOGAF وSABSA لتوضيح الفكرة بصورة عملية. فـTOGAF يُستخدم لمساعدة المؤسسات على تنظيم وتصميم أنظمتها وهياكلها العامة، بحيث تكون التكنولوجيا والأمن منسجمين مع أهداف العمل. أما SABSA فيركّز بشكل خاص على بناء الأمن انطلاقًا من احتياجات المؤسسة ومخاطرها الواقعية، ثم تحويل هذه الاحتياجات إلى سياسات وإجراءات حماية واضحة. ويبيّن المؤلف من خلال هذا الطرح أن أمن المؤسسة يشبه تصميم منزل متين: كلما كان التخطيط جيدًا ومتناسبًا مع الغاية، كانت النتيجة أكثر استقرارًا وأقل كلفة على المدى الطويل.

كما يتناول الكتاب خصوصية البيانات بوصفها التزامًا مؤسسيًّا يتجاوز الحلول التقنية، ليشمل الثقة والمساءلة واحترام الأفراد. ويختتم بعرض المعايير والأطر المعتمدة، وبرامج الضبط والضمان، والمسارات المهنية في مجال GRC، ما يجعله مرجعًا تمهيديًّا واضحًا ومفيدًا للطلاب والمهنيين وكل من يسعى إلى فهم الحوكمة والمخاطر والامتثال بلغة مبسّطة من دون الإخلال بالبعد الأكاديمي.

تأليف: مايكل براس

تاريخ النشر 2026

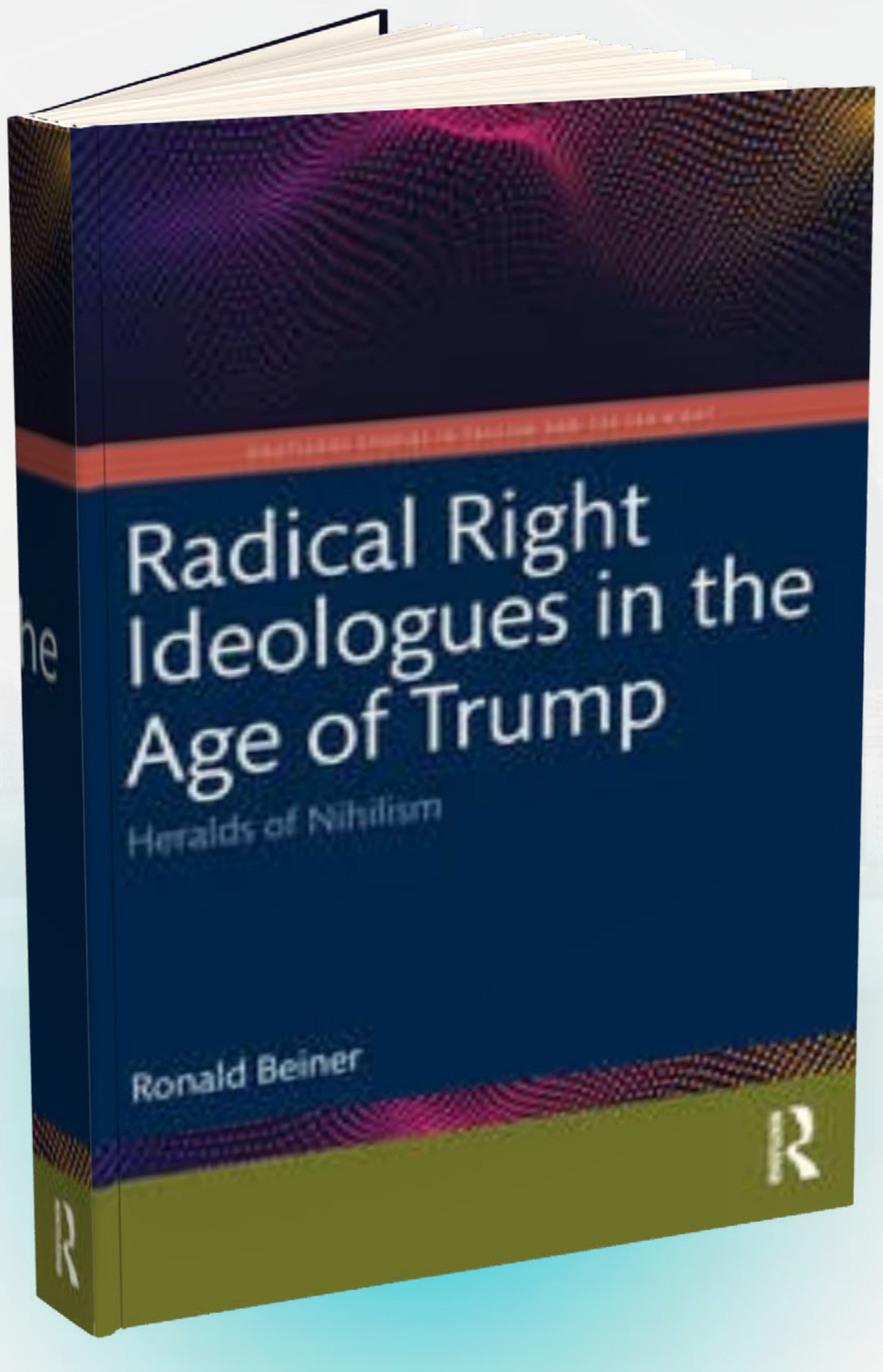

منظّرو اليمين الراديكالي في عصر ترامب: بشائر العدمية

يقدّم الكتاب تحليلًا نقديًّا معمّقًا لصعود الفكر اليميني المتطرّف في السياق الأمريكي والغربي المعاصر، بوصفه تعبيرًا عن تحوّل ثقافي–فكري عميق (Zeitgeist) أكثر منه ظاهرة سياسية عابرة مرتبطة بشخص دونالد ترامب وحده.

ينطلق Beiner من أطروحة مركزية مفادها أن جاذبية اليمين الراديكالي؛ ولاسيما لدى فئات شابة ومتعلمة، تعود إلى أزمة أعمق في الليبرالية الديمقراطية التي تُصوَّر من قبل خصومها على أنها عقيمة، ومادية، وخالية

من المعنى البطولي أو الروحي.

في القسم الأول من الكتاب، يركّز المؤلف على فريدريش نيتشه بوصفه موردًا فلسفيًّا مميّزًا لخطاب اليمين الراديكالي المعاصر. ولا يقدّم Beiner قراءة تبسيطية أو اتهامية، بل يسعى إلى تفكيك ما يستحضره منظّرو اليمين "عن حق" من نيتشه، وما يُسقِطونه عليه تعسّفًا. كما يناقش مسألة "التسييس العابرللعنصرية" من خلال قراءة دومينيكولوسوردو، مبيّنًا مناطق الالتباس بين النقد الجذري لليبرالية والنزعات ما قبل الفاشية.

أما القسم الثاني، فيتخذ طابعًا تطبيقيًّا تحليليًّا عبرسلسلة من دراسات الحالة لرموز اليمين المتطرّف المعاصر، من بينهم ستيف بانون، وألكسندر دوغين، وبرونز إيج بيرفرت، وجيسون جورجاني. ويحلّل Beiner هؤلاء بوصفهم "مثقفين أيديولوجيين" أو "وسطاء أفكار"، لا ناشطين سياسيين فقط، ويُبرز دورهم في إنتاج خطاب عدمي يمجّد القوة، ويحتقر المساواة، ويقدّم القسوة بوصفها فضيلة، والزيف بوصفه "أصالة".

يختتم الكتاب بتحذيرصريح موجّه إلى النخب الفكرية الليبرالية من خطورة الاستخفاف بالفكر اليميني الراديكالي أوتجاهله، معتبرًا أن مواجهته لا تكون بالإنكارأو السخرية، بل بالفهم الجاد لجذوره الفلسفية وقدرته التعبوية. وبهذا، يمثّل الكتاب إسهامًا نقديًّا بالغ الأهمية في فهم العدمية السياسية الجديدة التي تهدّد الأسس الفكرية والأخلاقية للديمقراطية الليبرالية في القرن الحادي والعشرين.

تأليف: رونالد باينر

تاريخ النشر 2026

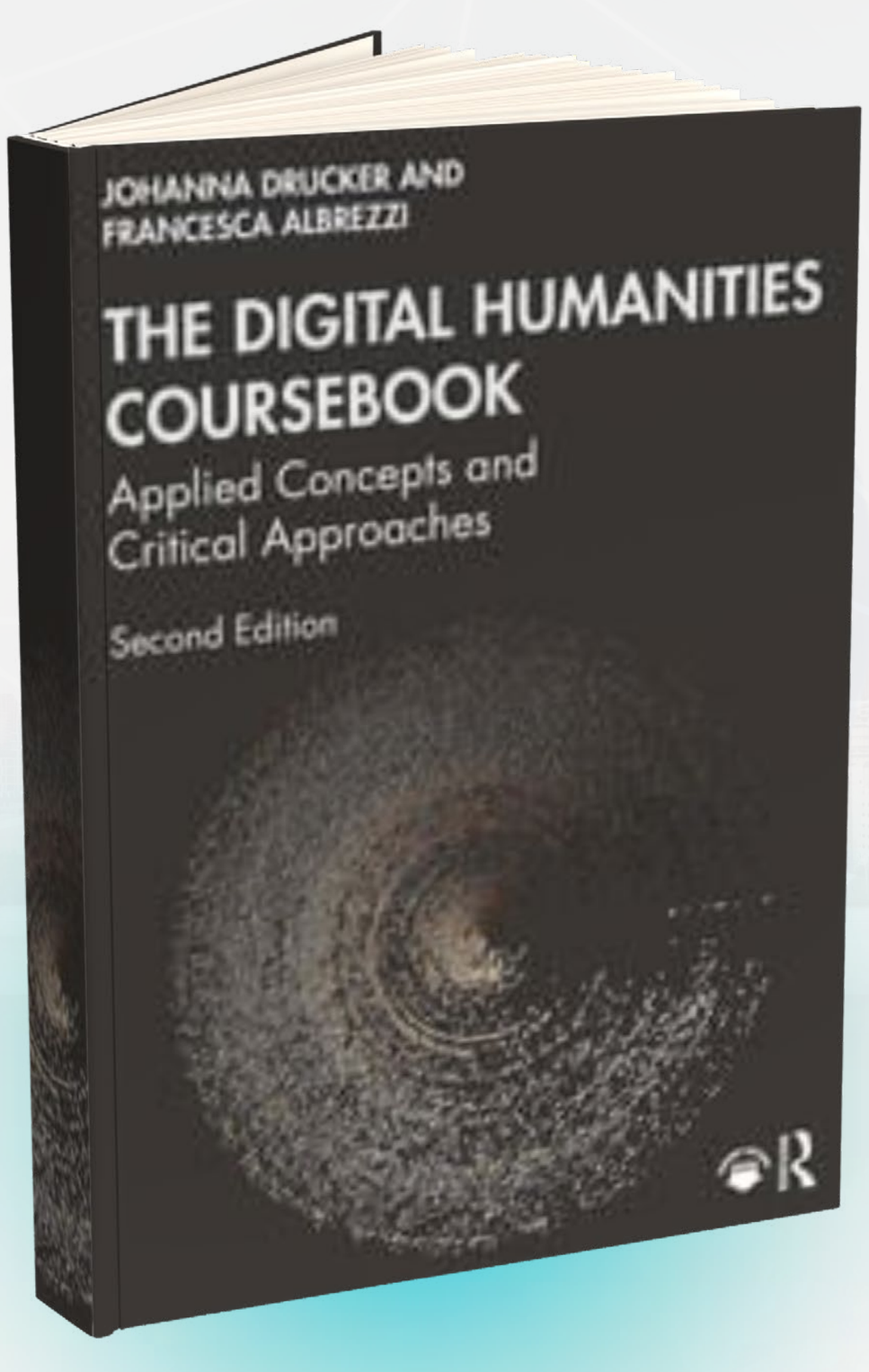

دليل العلوم الإنسانية الرقمية
مفاهيم تطبيقية ومقاربات نقدية

يقدّم الكتاب في طبعته الثانية إطارًا معرفيًّا ومنهجيًّا متكاملًا لفهم وتطبيق العلوم الإنسانية الرقمية بوصفها حقلًا عابرًا للتخصصات، يجمع بين الأدوات الرقمية، والتحليل النقدي، والمسؤولية الأخلاقية.

وينطلق الكتاب من أطروحة أساسية مفادها أن استخدام التقنيات الرقمية في العلوم الإنسانية لا يمكن اختزاله في بُعده الأداتي أو التقني، بل يجب أن يُفهم ضمن سياق نقدي يضع في الحسبان قضايا المعرفة، والتمثيل،

والسلطة، والأخلاقيات.

يرتكز الكتاب على المفاهيم التأسيسية التي تحكم تصميم المشاريع الرقمية الإنسانية وتنفيذها، مثل نمذجة البيانات، والبيانات الوصفية (metadata)، والتصنيف، وبناء قواعد البيانات، وتحليل الشبكات، والتنقيب في البيانات، والنمذجة الموضوعية، والتصوير البصري للمعلومات، والخرائط الرقمية ونظم المعلومات الجغرافية (GIS). وتتميّز هذه الطبعة بإضافة موضوعات حديثة، أبرزها الذكاء الاصطناعي والواقع الممتد (XR)، مع إبراز أثر هذه التقنيات في إعادة تشكيل البحث الإنساني وطرائق إنتاج المعرفة.

ويعتمد الكتاب مقاربة تعليمية تطبيقية، إذ يُنظَّم على هيئة وحدات تعليمية (modules)، تتضمن لكل فصل: مدخلًا نظريًّا، وأمثلة من مشاريع رائدة في الحقل، وتمارين عملية، وأسئلة تفكيرية، ومراجع مقترحة. كما يرافقه موقع إلكتروني داعم يوفّر شروحًا تنفيذية خطوة بخطوة للأدوات والمنصات الرقمية، ما يجعله مناسبًا للتدريس الذاتي والجماعي على السواء.

وفي بُعده النقدي، يؤكد الكتاب أن كل تطبيق رقمي في العلوم الإنسانية ينطوي بالضرورة على رهانات أخلاقية ومعرفية، تتصل بملكية البيانات، والاستدامة، والخصوصية، وإمكانية الوصول، والاستخدام العادل للمعلومات. وبذلك ترفض المؤلفتان الفصل بين "التطبيق" و"النقد"، وتريان أن القيمة الحقيقية للعلوم الإنسانية الرقمية تكمن في هذا التداخل الخلّاق بين التقنية والتفكير النقدي.

تأليف: جوهانا دروكر وفرانشيسكا ألبريزي

تاريخ النشر 2025

تنافسات من أجل السلام: الجيوبوليتيك الخاصة بالأمم المتحدة

يقدّم الكتاب قراءة تحليلية مستقبلية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ويضعها في قلب التفاعلات الجيوسياسية بين القوى الكبرى.

ينطلق Boutellis من خلفية تاريخية تبيّن أن إنشاء قوات حفظ السلام عام 1948 جاء تعويضًا عن فشل لجنة الأركان العسكرية للأمم المتحدة، التي شُلّت بفعل الخلافات البنيوية بين القوى العظمى، ما جعل "القبعات

الزرق" أداة براغماتية لإدارة النزاعات في ظل غياب توافق استراتيجي دولي.

يعيد المؤلف تقييم سجل عمليات حفظ السلام عبر مقاربة متوازنة لا تتوقف عند الإخفاقات الكبرى—ولاسيما رواندا (1994) والبوسنة في يوغوسلافيا السابقة (1995)—بل تُبرز أيضًا نجاحات غالبًا ما تُهمَل في السرديات السائدة، مثل كمبوديا وموزمبيق وناميبيا والسلفادور، إذ أسهمت العمليات في تثبيت مسارات انتقال سياسي وبناء سلام نسبي. ويُظهر الكتاب أن هذه العمليات ليست بعيدة عن العنف، إذ قد تتحول إلى أهداف مباشرة، كما دلّ عليه الهجوم الانتحاري على مقرّ الأمم المتحدة في بغداد عام 2003.

في التحليل المعاصر، يسلّط Boutellis الضوء على تحوّل مواقف القوى الكبرى؛ ولاسيما الصين التي باتت مدافعًا رئيسيًّا عن أمن قوات حفظ السلام، مع رفضها الطابع الهجومي للعمليات. وفي المقابل، أدّى التراجع المالي الأمريكي إلى تقليص نطاق تدخلات الأمم المتحدة. ومع ذلك، يجادل المؤلف بأن عمليات حفظ السلام اليوم تتمتع بقدر من المرونة والقدرة على الصمود؛ إذ تتكيّف ولاياتها مع أوضاع مركّبة تمزج بين الأبعاد الإنسانية والأمنية، وتُشرك الفاعلين المحليين بصورة أوثق.

ويخلص الكتاب إلى أن الأمم المتحدة، برغم قيودها البنيوية، تظل «مسرحًا جيوسياسيًّا مفيدًا» لإدارة التنافس الدولي والحد من انزلاق النزاعات، ما يجعل عمليات حفظ السلام أداة واقعية، وإن لم تكن مثالية، في حوكمة الأمن الدولي المعاصر.

تأليف: آرثر بوتيليس، دار أرمان كولان، مالاكوف

تاريخ النشر 2025

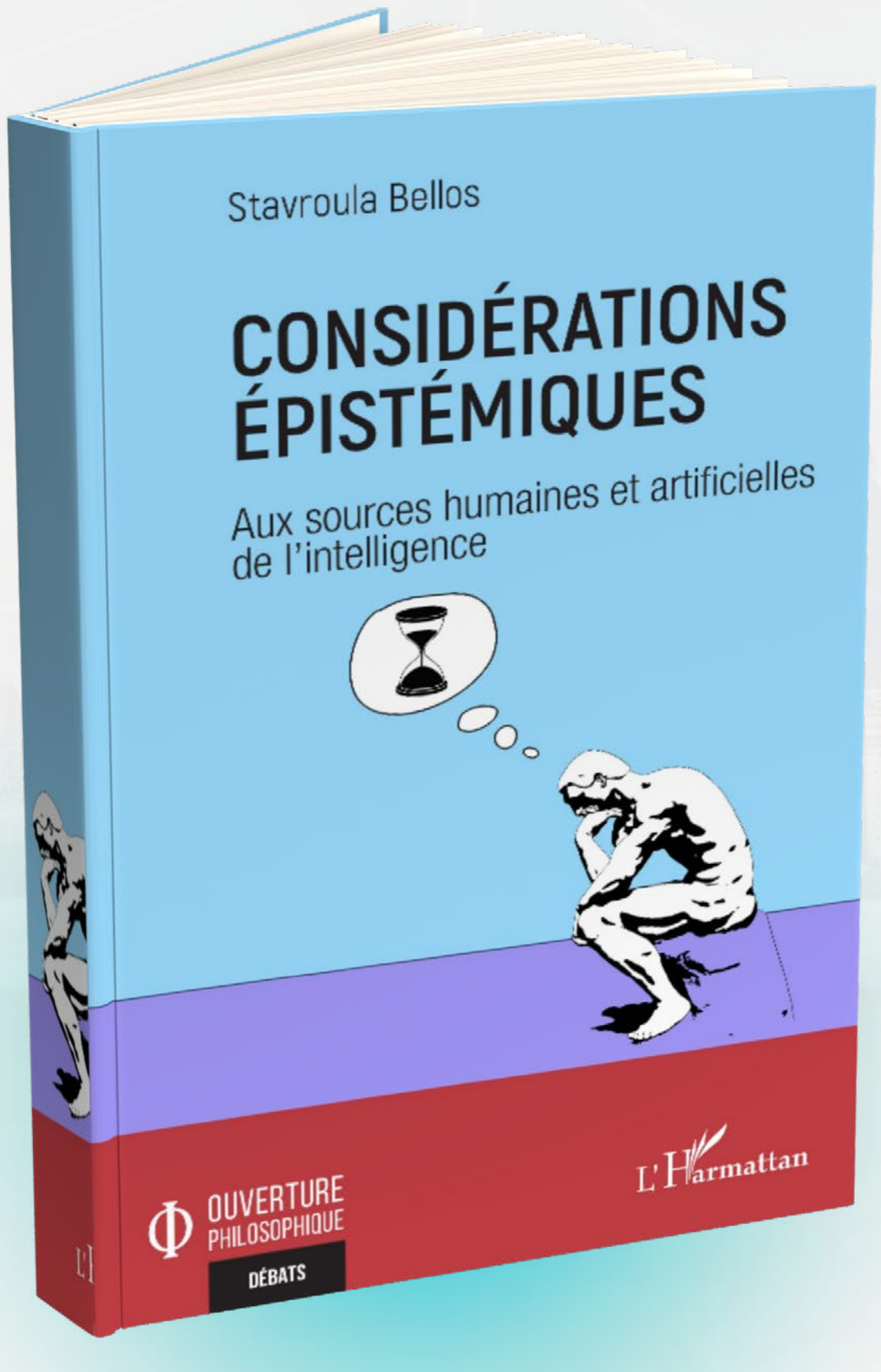

اعتبارات إبستيمية في الجذور الإنسانية والاصطناعية للذكاء

يقدّم الكتاب مقاربة فلسفية–إبستمولوجية تتناول مسألة الذكاء من منبعها الإنساني قبل إسقاطها على صيغها الاصطناعية المعاصرة. وتنطلق Bellos من تفكيك العلاقة بين الفعل، والخبرة، واللغة، معتبرةً أن الفعل الإنساني لا يُختزل في كونه استجابة ميكانيكية لمثيرات خارجية، بل يتشكّل بوصفه تجربة حيّة تُنتج المعنى وتؤسس للمعرفة.

تعيد المؤلفة قراءة إسهامات جون ديوي في نقد التصورات الاختزالية لقوس الفعل–الانعكاس؛ ولاسيما في مقابل مقاربات ألفريد شوتز، لتبيّن أن الخبرة

لا تُفهم ضمن حدود زمانية ومكانية صرف، ولا بوصفها تصنيفًا مفاهيميًّا يُستخدم لإدارة البحث، بل بوصفها بنية مؤسِّسة للبحث ذاته. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الجذور اللغوية والإيتيمولوجية—وخاصة اليونانية—في تشكيل أنماط التفكير، حيث تصبح اللغة وسيطًا غيرواعٍ للفكر، لا أداة للتعبيرعنه فحسب.

ويطرح سؤالًا مركزيًّا: «ما اللغة التي أفكّر بها؟» لتؤكد أن التفكير ذاته مشروط ببُنى لغوية وثقافية سابقة على الوعي، وأن الفرد قد "يتكلم لغة" من دون أن يدرك مرجعياتها العميقة. وتوسّع المؤلفة هذا التحليل ليشمل المجال الاجتماعي، حيث تُنتج التفاعلات اليومية، وألعاب الخطاب، وأنماط العيش، تجددًا دائمًا للغة عبرتوليد مفردات وتراكيب وصيغ دلالية جديدة، تسهم في إعادة بناء علاقتنا بالواقع.

في ضوء ذلك، يقيم الكتاب جسرًا نقديًّا بين مصادر الذكاء الإنساني—بوصفها نتاجًا للتجربة واللغة والعادة—والذكاء الاصطناعي، محذرًا من إسقاط نماذج تقنية على الذكاء من دون مساءلة شروطه الإنسانية والمعرفية. وبذلك، يقدّم العمل إسهامًا نوعيًّا في النقاشات المعاصرة حول الذكاء، لا بوصفه قدرة حسابية فحسب، بل ظاهرة إبستيمية متجذّرة في الخبرة واللغة والتاريخ.

تأليف: ستافروولا بيلوس

ترينـدز للبحـوث والاسـتشـارات

TRENDS RESEARCH & ADVISORY

CONTACT US

TRENDS Research & Advisory

TRENDS Research & Advisory

Trends Research & Advisory

TRENDS Research & Advisory

trendsresearch